السنة: الخامسة المجلد: 05 العدد: 01 ص ص: 504 - 547
ISSN 2543-375X EISSN 2676-1645

# الأمن الإنساني كإطار لمكافحة الإرهاب من أجل تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة

# Human Security: As A Counter-Terrorism Framework to realize Comprehensive Human Development

**عبد الرحمان فريجة [1]، مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق، جامعة باتنة -1**
**abderrahmane.fridja@univ-batna.dz**
**طروب بحري: taroub76@yahoo.com**

**تاريخ الإرسال: 2019/08/17** **تاريخ القبول: 2019/10/09**

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى إبراز التأثير المباشر لسياسات مكافحة الإرهاب الحكومية على الأمن الإنساني وأمن الدول، وإنعكاسات التدابير المتخذة من طرف الدول على مسار التنمية البشرية الشاملة بعرقلة عناصرها الأساسية والمترابطة في مجالات حياة الإنسان: السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية الصحية البيئية.

وتوصل البحث إلى نتيجة مفادها أن مرونة التهديد الإرهابي أدى إلى تأثيرات متعددة المستويات ومن أبرزها الفشل في مكافحة الإرهاب المرتكز على أمن الدولة بعد فترة 9/11. كفترة أفرزت إجراءات لم تؤثر فقط على حرية وأمن الإنسان باعتباره شرطا أساسيا في تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة. بل شوهت أجندة الأمن الإنساني.

و فتحت تحديا رئيسيا لأنصاره، يتجاوز نقد المفهوم وضبابيته إلى اعتباره أداة من الأدوات (التفكيك وإعادة البناء) الإمبريالية في يد القوى الدولية الشمالية لاستعمار الشعوب الجنوبية . ومكملا للإمبريالية الديمقراطية

[1] - المؤلف المراسل

Democratic Imperialism والعولمة الليبرالية الجديدة المفترسة Neo-Liberal Predatory Globalization

تقترح هذه الورقة أيضا، تصورا يعيد بناء الامن الإنساني كإطار شامل نابع من المبادرات المحلية-الإقليمية التي تدعم التوازن في مكافحة الإرهاب بين تحقيق الأمن الذي يشمل القيم الإنسانية الأساسية: التحرر من الخوف، التحرر من الحاجة والتحرر من الإهانة. لا يلغي امن الدولة بل يخلق دولة الأمن الإنساني التي تساهم في دمج مبادئ الأمن الإنساني وشروط ضمان التنمية الانسانية الشاملة والمستقلة لإعادة بناء المجتمعات الجنوبية المفككة بعيدا عن التوظيف الامبريالي والمساعدات الدولية المشروطة لخدمة أهداف الأيديولوجية النيوليبرالية.

في الأخير يمكننا القول أنها أهداف بعيدة المنال يصعب تحقيقها في ظل هيمنة القوى الغربية على المبادرات الأمنية في السياسة العالمية.

**الكلمات المفتاحية**: الأمن الإنساني – التنمية الإنسانية الشاملة – مكافحة الإرهاب – أمن الدولة –التدخل والإمبريالية.

**Abstract:**

The study aims to highlight the impact of Government counterterrorism policies on human security and state security, and the reflections of measures taken by states on the path of comprehensive human development by obstructing their basic and interrelated elements in the areas of human life: political and social. Economic and cultural environmental health.

And the result concluded that The resilience of the terrorist threat has led to multi-level effects, most notably the failure to combat state security-based terrorism after 9/11. As a period of action that has not only affected the freedom and security of human beings as a prerequisite for achieving comprehensive human development.

It distorted the humanitarian security agenda, then It has opened a major challenge to his supporters, going beyond criticizing the concept as an instrument of imperialism and the colonization of southern peoples by northern international powers – and a complement to democratic imperialism and predatory neo-liberal globalization

In conclusion, the study proposes a vision to rebuild human security as a comprehensive framework stemming from local-regional initiatives that support the balance in the fight against terrorism to achieve security that includes basic human values: freedom from fear, freedom from need, in addition to state security and human security.

It creates a state of human security that contributes to the integration of the principles of human security and the conditions for ensuring comprehensive and independent human development to rebuild the disjointed southern societies.

away from imperialist recruitment and conditional international assistance to serve the objectives of neoliberal ideology.

Although they are difficult goals, western powers have dominated security initiatives in global politics.

**Keywords**: human security-overall human development-counterterrorism-state security-intervention and imperialism

**مقدمة**:

يحظى موضوع التنمية الإنسانية باهتمام متزايد ويمكن استجلاء هذا الاهتمام الملفت للنظر من خلال سعته التداولية بين العديد من العلماء الاجتماعيين والمتخصصين، الاقتصاديين والمخططين لسياسات المجتمع وبرزت هاته الأهمية مع المشكلات القائمة في فترة ما بعد ما بعد الحرب الباردة (محمد عبد المنعم 2014، 54) بغرض تجاوز العقبات الرئيسية التي تعيق المسارات والبرامج الهادفة إلى تأمين الفرد وتنميته.

وتعتبر كتابات لويد أكسوورثيمن من أكثر الإسهامات التي أكسبت موضوع التنمية الإنسانية أهمية ودافعا كبيرين، وهذا مابرز في مقولته "....يدخل العالم حقبة جديدة يتغير فيها مفهوم الأمن ذاته- ويتغير بشكل كبير..... سيتم تفسير الأمن بأنه: أمن الناس، وليس فقط أمن الأرض. أمن الأفراد، وليس فقط الأمم.... الأمن من خلال التنمية، وليس من خلال الأسلحة، أمن جميع الناس في كل مكان- في منازلهم، في وظائفهم، في شوارعهم، في مجتمعاتهم، في بيئتهم" لويد أكسوورثي(2001) Llyod Axworthy

ففي ظل سيطرة الأدوات التقليدية طُرِحت مبادرات داخل فرع الدراسات الأمنية كتخصص أكاديمي ناشئ يهيمن فيه الأكاديميون الغربيون على مناقشة النظريات والمقاربات التي تفسر الأمن الدولي. كالواقعية الجديدة، القائمة على فرضية: "أن الدولة هي الجهة الرئيسية والممثلة الشرعية للإرادة الجماعية التي تحمي المصلحة الوطنية والاهداف الجماعية الاساسية طويلة الاجل للدولة". وكمجال يفسر فقط تفاعل القوى العظمى(مركزية الغرب في الدراسات الأمنية التقليدية) كما هو واضح من كلام كينيت وولتز بقوله: "سيكون من السخافة بناء مقاربات نظرية للسياسة الدولية على أساس ماليزيا وكوستاريكا".

مما دفع العديد من النقاد أمثال بريون فينز(2018) bryone vince إلى اعتبار أن تعمد أو إهمال الوكالات الشرقية في نظريات الامن الدولي إلى حد السخرية، هي جزء من التجاهل المستمر للحرب الخفية بين الشرق والغرب. وبالتالي تغافلا للتدخلات الإمبريالية الجديدة (العولمة النيوليبرالية والإمبريالية الديمقراطية) في الشرق هي تحت ستار الاستقرار. هوبسون الذي يتفق مع فينز بقوله أن: " الاستقرار الغربي والعالمي يكون ممكنا في حالة تحويل الصراع بين المعسكرين إلى التضاريس الشرقية.

تحققت هذه الإفتراضات بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتحويل هوة المدفع نحو الشرق في سياق الحرب العالمية (الإمبريالية) على الإرهاب، لكن وفق استراتيجيات جديدة.

استمرت هذه المحاولات وبشكل واضح في السنوات التي تلت هجمات 11 سبتمبر 2001. كفترة لم تعطي فقط اولوية لمصالح أمن الدولة والقوة الصلبة على حساب أمن الإنسان في **"الحرب على الإرهاب"** . بل شوهت أجندات الأمن الإنساني وأعطت مبررا شرعيا للتدخل وانتهاك سيادة الدول من طرف القوى الإمبريالية التي توظف مجموعة من المفاهيم الرنانة والمعيارية باسم الأخلاق على عكس الفعل والهدف الذي بقى متصلا بالمسعى الواقعي لتعظيم أكثر للمنافع على حساب الدول الأخرى (ضمن صراع شمال -جنوب) وبأدوات مبتكرة وفقا للغاية والضرورة.

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية، التي يمكن من خلالها الوصول إلى التصور الذي يعيد بناء أمن الإنسان الشامل وتحقيقه بعيدا عن الإجراءات الحكومية لمكافحة الإرهاب محليا والأجندات الأمنية والسياسية للقوى التدخلية في عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 ؟ بعد إجابتنا على مجموعة من الأسئلة المتفرعة عن الإشكالية الرئيسية:

كيف أثرت سياسات مكافحة الإرهاب الحكومية على مسار التنمية البشرية الشاملة ؟

كيف يتم تحقيق أمن إنساني في ظل التعديات التي شوهت المفهوم في سياق الحرب على الإرهاب؟

ما هو المفهوم المناسب لحماية الأمن الإنساني في سياق الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟ خاصة بالنسبة للفرد في الجنوب العالمي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المتفرعة عن إشكالية الدراسة نقترح الفرضية التالية للاختبار:

أدت مرونة التهديد الإرهابي إلى إنتهاك الأمن الإنساني، بفتح المجال لتدخلات دولية، هددت الأمن القومي للدول والأمن الإنساني خاصة في الجنوب.

محاور الدراسة:

- مقدمة:
- مطارحات مفاهيمية لثلاثية الأمن الإنساني - التنمية الإنسانية الشاملة ومكافحة الإرهاب .
- مكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001: أمن الدولة بدلا من أمن الإنسان.
- دراسة نقدية: الأمن الإنساني والتدخل الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
- خاتمة: إعادة بناء الأمن الإنساني كإطار لمكافحة الإرهاب.

**مطارحات مفاهيمية لثلاثية الأمن الإنساني- التنمية الإنسانية الشاملة ومكافحة الإرهاب.**

تفرض علينا التقاليد المنهجية الأكاديمية توضيح مفاهيم الدراسة، كونها توفر لنا مدخلا مهما في هذه الورقة للتحليل بدايةً من:

**السياق الأمني الجديد: وظهور المقاربة الإنسانية في الأمن**

ساهمت مجموعة من العوامل في بروز مفهوم الأمن الإنساني بعد الحرب الباردة، أهمها تحولات البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي أدت إلى انتقال الجدال الفكري والأكاديمي من الدراسات المرتكزة على الأمن التقليدي الذي يبحث عن كيفية تجنب حرب نووية خلال الحرب الباردة إلى الدراسات الأمنية النقدية كحقل ناشئ يسعى لمعالجة التهديدات والإفرازات المصاحبة لنهاية الحرب الباردة. كما يحاول الحقل أيضا أن يكشف عن خطورة وتعقد مصادر ومهددات الأمن الإنساني مع تغير: طبيعة الصراع، طبيعة التهديد، طبيعة الحرب (عرفة، 2006، الصفحات 14-15).

غطى مفهوم الأمن الإنساني بعد هذه الفترة، الكثير من الخطاب الناشئ حول قضايا السلام والأمن الدوليين. وهو الخطاب الذي شاركت فيه الأمم المتحدة بدور مركزي عملت من خلاله بعدة طرق لتكون حاضنا ومعززا لأفكار ومحددات الأمن الإنساني على المستوى المؤسساتي-الكلي Macro Institutionnel Level، وداخل فروعها التأسيسية لإدماجها في مسار تطورها الوظيفي (Martin وOwen، 2010، صفحة 212).

**أصل المفهوم:**

على الرغم من أن الأمن الإنساني كمفهوم ظهر من خلال تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الأفكار والممارسات المتضافرة تحت مضلة الأمن الإنساني كان لها مسار طويل، بدأ مع خطاب الرئيس الأمريكي فرانكلين روزلفت حول الحريات الأربع في 1941، وفي ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948. رجوعا إلى جين آدامز Jane Addams عضوه الوفد الأمريكي إلى مؤتمر السلام النسائي في لاهاي عام 1915 التي كتبت سنة

1922عن اثنين: " من الغرائز الأولى للرجال... قد يطلق على الأول اسم الأمن من الهجوم، والثاني هو الأمن من الجوع".

أما الباحث David Bosold، فقد أرجع أول استخدام فعلي لمصطلح الأمن الإنساني إلى Nils Bohr عندما قال سنة 1945: أن الموارد الذرية النشطة تمثل تهديدا دائما للأمن البشري" (Chinkin وKaldor، صفحة 481).

ثم تطورت الفكرة في كتابات بعض الناقدين للنظرية الواقعية ومركزية الدولة في النموذج الويستفالي. بداية مع اقتراحات المدرسة البنائية التي طرحت مفهوما للأمن يبحث في مقاييس وإجراء تغييرات في العلاقات الدولية التي ترسي دعما للتدخلات الإنسانية عند الحاجة (بن عيسى، 2011، صفحة 67).

فكانت الاستخدامات الأولى بمثابة إرهاصات لنشأة وتطور الأمن الإنساني كمفهوم ناشئ لنهج بديل يسعى إلى إعادة تصور الأمن من خلال جعل الفرد البشري وليس الدولة الهدف المرجعي للأمن (shani، 2007).

يمكن القول أن المفهوم نشأ بعد الحرب الباردة في شقين من التفكير البارز والمتصاعد (Chinkin وKaldor، صفحة 481)، كونه:

أولا: مجالا للتفكير المرتبط بقضايا نزع الأسلحة ودراسات التنمية: تعبيرا عن عبئ سباق التسلح ما بين الشرق والغرب وفكرة أن الموارد المكرسة لتعظيم الأسلحة يمكن توجيهها برشد نحو حل المشكلات الاجتماعية المتنامية كالفقر والمرض.

**ثانيا**: موضوعا ذا أهمية بالغة في سلسلة التقارير التي أعدتها الأمم المتحدة وجهود اللجان المستقلة نحو توسيع الأمن وتوفير مخطط تضمن بقاء الإنسان.

المفهوم الذي خضع للكثير من النقاش حول استخدامه الأول، قد ظهر في شكله الرسمي أول مرة ضمن **الفصل الثاني: أبعاد جديدة للأمن البشري**، من تقرير التنمية البشرية الشاملة لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP، 1994).

يؤكد التقرير في تحليله النهائي على ضرورة مشاركة الناس والتنويه بأهمية المفاهيم الجديدة للأمن الإنساني التي تشدد على أمن الناس وليس أمن

الدول والأرض فقط (Chinkin وKaldor، صفحة 482)، في التعريف الذي يصف الأمن الإنساني:

" بذلك الطفل الذي لم يمت، ومرض لم ينتشر، وعمل لم ينقطع، وتوتر عرقي لم ينفجر في العنف، ومعارض لم يتم إسكاته، الأمن البشري ليس مهتما وقلقا بشان الأسلحة، بل اهتمام بحياة الإنسان وكرامته" (UNDP، 1994).

الأمن الإنساني من منظور الأمم المتحدة الإنمائي هو مفهوم واسع يميل لربطه بالتنمية البشرية، ليختلف عن الاستخدام الكندي الضيق(كمسؤولية للحماية) الذي يشير للأمن الإنساني بأنه:

" مزيج من التهديدات المرتبطة بالحرب والإبادة الجماعية وتشريد السكان، وعلى أقل تقدير يعني الأمن الإنساني التحرر من العنف والخوف من العنف". (Chinkin وKaldor، صفحة 487)

بعد طرح التعريف ظهرت الكثير من القراءات التي تفسر وتنتقد غموض المفهوم في ظل عدم وجود اتفاق حول نطاقه الذي أدى إلى تصاعد الكثير من الجدال بين أولئك الذين يفضلون النسخة الواسعة عن الضيقة.

وفي خضم هذا الجدال حاولت كالدور وشينكين (Chinkin وKaldor، 2017)، تلخيص هذا الاختلاف في ثلاث مفاهيم:

نظرة ضيقة تستند إلى الحقوق الطبيعية وسيادة القانون الراسخة في حقوق الإنسان(المنظور الكندي)

يفهم أيضا بشكل ضيق نهجا إنساني يوجه أساسا للاستجابة لجرائم الحرب ضد الإنسانية والإبادة الجماعية

و نهجا واسع يربط الأمن البشري بالتنمية لمعالجة التهديدات التي يفرزها نشاط الاقتصاد العالمي وتعقيدات العولمة(المنظور الياباني).

**أبعاد ومهددات الأمن الإنساني**

جاء تقرير لجنة الأمن الإنساني (2003) بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، كمبادرة للتوفيق بين النقاشات الدائرة حول التحديد الضيق والواسع للمفهوم،

والمساهمة لتقديم إطار يأخذ بعين الاعتبار التهديد الإرهابي وربطه بأبعاد الأمن الإنساني (Chinkin وKaldor، صفحة 488):

**الأمن الاقتصادي** (التحرر من الفقر)؛ **الأمن الغذائي** (الحصول على الغذاء)؛ **الأمن الصحي** (الوصول إلى الرعاية الصحية والحماية ضد الأمراض)؛ **الأمن البيئي** (تأمين مخاطر التلوث البيئي)؛ **الأمن الشخصي** ( الحماية المادية: من التعذيب، الحرب، الجريمة، العنف....)؛ **الأمن المجتمعي** (يقوم على ضمان بقاء الثقافات التقليدية واستقرار الجماعات العرقية)؛ **الأمن السياسي** (الحقوق المدنية والسياسية والتحرر من القمع والاستبداد (قريقة، 2016).

يضيف تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2009 (باعتباره امتدادا لتقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الصادر في 1994) بعدا مهما - في الفصل الثامن من التقرير-يتمثل في تأثير التدخل الخارجي الذي لم يكتفي بزعزعة أمن الإنسان بصورة منهجية بل أعاد التنمية البشرية أشواطا إلى الوراء، فأصبح هدف البقاء على قيد الحياة الهدف الأسمى للإنسان في الحالات التي تناولها التقرير سواءً كانت احتلالا (في حالة فلسطين )أم تدخلا عسكريا( في حالات: العراق، الصومال) (ILO، 2009).

**الأمن الإنساني والمفاهيم المترابطة:**

العناصر البشرية المترابطة: للأمن والحقوق والتنمية كمفاهيم تكاملية جاءت في تقرير التنمية البشرية لعام 2003، الذي شارك في رئاستها أمارتيا صن وساداكو أوغاتا لتوضيح الترابط البشري باعتباره ذلك النموذج الذي ينتقل من أمن الدولة إلى امن الفرد. يَنْصَبُّ التركيز فيه على الجمع بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان والتنمية البشرية (Robinson 2005, 313).

الأمن الإنساني يشترك مع التنمية البشرية وحقوق الإنسان في هدف ورؤية واحدة وهي تعزيز الإنسان، فبينما تعزز كل من التنمية البشرية وحقوق الإنسان بعضهما البعض وتساعدان على ضمان رفاهية وكرامة جميع البشر. فإن الأمن الإنساني يمثل أساس المفهومين: يوفر بيئة مواتية للتنمية البشرية لتوسيع خيارات الناس كما يساعد على النواة الحيوية للفرد في تحديد الحقوق المعرضة للخطر في موقف معين. في حين تشير الحقوق إلى الطريقة التي يمكن

من خلالها تعزيز الأمن الإنساني. وبالتالي فالأمن الإنساني وحقوق الإنسان يشتركان في الحيز المفاهيمي للتنمية البشرية الذي يعني أي شيء وكل شيء (Cristina، 2017، صفحة 22).

يمكن أن نرى علاقة الترابط بين مفاهيم الأمن الإنساني، التنمية البشرية وحقوق الإنسان في الشكل التالي:

الشكل رقم(1): العناصر البشرية المترابطة: الأمن الإنساني، التنمية البشرية، حقوق الإنسان

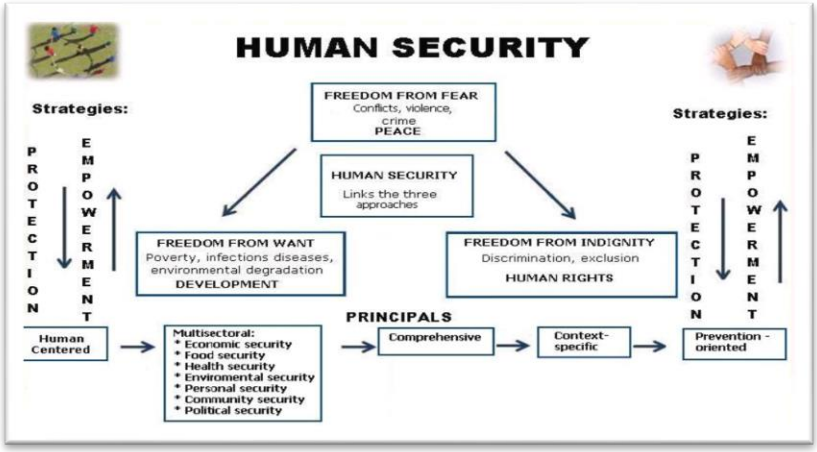


**Source:** Inter-american institute of human rights (Iidh), ? Human Security In Latin America - What is Human Security (2019). Retrieved 1 March 2019, from: https://bit.ly/2XrGUG5

يمثل هذا الشكل، مخططا قدمته موستافي مهرناز Mostafavi Mehrnaz، رئيسة وحدة الأمن البشري التابعة للأمم المتحدة Human Security Unit (HSU) خلال الدورة التدريبية بفنلندا: "الأمن الإنساني" سنة 2009 توضح فيه، الأمن الإنساني كمفهوم أساسي يدمج ثلاث حريات: التحرر من الخوف Freedom For Fear، التحرر من الحاجة Freedom For want، التحرر من الإهانة (العيش بكرامة) Freedom For Indignity،

يمكن إضافة مثالا يوضح جهود تعزيز هذا الترابط الذي يهدف لاستدامة الأمن الإنساني كمحور أساسي لدفع عجلة التنمية البشرية الشاملة: هي بين معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (IHR) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(UNDP) الذي يقدم تمويلا من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لوحدة الأمن البشري (UNTEAS)، من اجل تطوير المشروع الذي يعزز الترابط التكاملي والتداخلي بين حقوق الإنسان - التنمية البشرية - الأمن الإنساني (Iidh, 2019).

لكن في الوقت الذي حدث فيه تطور إيجابي بالنسبة لمفهوم الأمن الإنساني وترابطه المفاهيمي في الكثير من القضايا التي تهم البشرية على مستوى: الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، اليابان، الإتحاد الأوربي...إلخ. عرفت فترة ما بعد 9/11 تصاعدا للنقد الأرثوذكسي المتعلق بالطابع المتنازع على المفهوم وغموضه. الذي دفع العديد من الباحثين من بينهم ؛ أوين ومارتن (2010 and martin owen)، إلى تقديم الكثير من الانتقادات الموجهة لعلاقة التداخل الكبير للمفهوم مع حقوق الإنسان والتنمية البشرية (Chinkin وKaldor، صفحة 506).

إضافة لرونالد باريس Ronald Paris الذي قدم انتقادا للمعنى الواسع؛ الذي جعل منه مفهوما بلا معنى أكاديمي وسياسي، فأصبح حسب رأيه: " يعني تقريبا كل شي فإنه عمليا يعني لا شيء" (دير، 2010، صفحة 45). **ومع ذلك** فإن هناك دراسات - بجانب طرح الأمم المتحدة- اعتمدت الأمن الإنساني كمحور أساسي للتنمية البشرية الشاملة (حقاني، 2012، صفحة 122)،

**1- الأمن الإنساني كشرط أساسي لتحقيق التنمية البشرية الشاملة:**

نبحث في هذا المحور عن الحجج التي تؤكد محورية مفهوم الأمن الإنساني في النموذج الشامل للتنمية كنسيج ضام للمفاهيم البشرية: الأمن البشري- التنمية البشرية-حقوق الإنسان.

نشأت التنمية الإنسانية الشاملة ضمن مسار التطور الفكري لدور الدولة المنتقل من التقليد المرتكز على قدراتها في التنمية إلى الفكر المتحرر المؤسس على الفرد. هذا التحول الذي برز في المناقشات الأكاديمية بين عديد العلماء والدارسين: أمثال: كارل بولاني، بيتر توماس باوير، باسيل يامي، دالتون، هودسون، نورث، غونار ميردال، هانز سينجر، راؤول بريبيش، اندريه جوندر فرانك، روي هارود، دومار أيفيس، ميلتون فريدمان) ممثلين للتخصصات التي

أضحت مترابطة مع حقل دراسات التنمية: كالاقتصاد، علم الاجتماع، علم النفس، السياسة، اللاهوت، الأنثربولوجيا وغيرها. (الزفتاوي 2014، 115-125).

لابد أن نشير إلى أن جهود هؤلاء الباحثين ومناقشاتهم هي تعبير عن التحولات الحاصلة في البيئة الدولية: التي أعادت طرح مفاهيم حديثة تصف التداخل بين كافة الجوانب (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية الثقافية، النفسية...). ساهمت في تحول النموذج التنموي المرتكز على قدرات الدولة الويستفالية، إلى نموذج التنمية الإنسانية الشاملة، الذي يؤكد على خيارات الإنسان وحقوقه (جميل 2017، 3). بعد إدراك المتخصصين في الثمانينيات والتسعينيات أن نموذج الدولة التقليدي أصبح غير ملائما في ظل فكر اقتصادي مؤسس على تحرر الفرد (رحالي وبوخالفة 2016، 4)، خاصة في ظل إسهامات النقديين حول تراجع قدرة الدولة في زمن العولمة النيوليبرالية التي زادت من تحديات الدولة والفرد معا (رسولي، 2018، صفحة 62).

**تعريف التنمية الإنسانية الشاملة**

يُعَّرِف تقرير التنمية البشرية لعام 1990، **التنمية** بمفهوم واسع على أنها: " تنمية الناس، بواسطة الناس، من خلال تشكيل القدرات البشرية في كافة المجالات لتمكين البشر من استثمار قدراتهم في الإنتاج والمساهمة السياسية، والاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية(ساحلي 2015، 50)

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور الأساسي في تبني مفهوم التنمية الشاملة ببعدها البشري في عدة تقارير وبرؤية جديدة للتنمية. جذبت للمفهوم اهتمام الكثير من الباحثين ولمناقشته وتقديم تفسيرات عبر تخصصية توضيحية، وتكميلية أحيانا لتعريفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

**يعرف** ألكفري، التنمية الإنسانية الشاملة: " بأنها عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد تمس مختلف هياكل الدول (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية...) تتناول الثقافة الوطنية، وهي مدفوعة بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهذا التحول يجري في إطار منظمات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية" (ملحم 2017، 7).

أما عبد المنعم شعيب فيراها: "عملية تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وتعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، لذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية، والسياسية، الاجتماعية، الثقافية، الصحية وغيرها. فتحدث فيها تغييرات شاملة عن طريق الجهود المخططة والمعتمدة والمنظمة لأفراد" (عبد المنعم 2014، 54).

يمكن تقديم تعريف أكثر شمولا للتنمية بوصفها: أنها تلك العملية الحضارية الشاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق أمن ورفاه الإنسان وكرامته، لبناء الإنسان وتمكينه، والتحرير له لتطوير كفاءاته وإطلاق قدراته للعمل والبناء والتنمية. كذلك اكتشافا لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من اجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر في كافة الجوانب الاقتصادية، السياسية، الإدارية، الصحية، الثقافية، والبيئية، وذلك من خلال تضافر الجهود الرسمية والشعبية معا (حلاوة 2010، 22). ضد التهديدات الأمنية الجديدة ذات التأثير متعدد الأبعاد والمستويات.

يؤكد المفهوم الحديث للتنمية الشاملة مهما تعددت مستوياتها في وثيقة الأمم المتحدة لعام 1994 على أهمية التنمية الذاتية أو ذاتية التنمية المرتكزة على أمن الإنسان (عبد المنعم، 53).

**علاقة الأمن الإنساني - التنمية البشرية**

ظهرت هذه العلاقة بصفة رسمية في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP الذي يؤكد على ضرورة الانتقال من نموذج أمن الدول، إلى نموذج أمني بأكثر واقعية داخل دولة قومية محورها أمن الإنسان وعلاقته بالمفهوم الواسع للتنمية(Thuzar 135 ,2019) الذي يركز على:

"صون كرامة البشرية وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية وتحقيق أمن الإنسان من خلال تنمية مستدامة، مرتبطة بحكم رشيد، مساواة اجتماعية، سيادة القانون، في ظل انعدام التهديد والخوف بجميع أشكاله" (دير 2014، 42).

بهذا المعنى تصبح إمكانية تحقيق التنمية الشاملة من خلال الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية؛ (الدعجة 2017، 130).

هذا ما دعا إليه غاري كينج Garry King وكريستوفر موراي Christopher Murray بضرورة التركيز على الأمن الإنساني المرتبط بالتحرر كشرط مسبق للتنمية البشرية الشاملة (دير، 45). والجدير بالذكر على أن تحقيق الأمن البشري ممكن من خلال التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية(جدلية الأمن والتنمية) (Asuelime Et.Al 2015, 106-107).

مع ذلك فإننا لسنا بصدد البحث والتعمق في هذه العلاقة المعقدة بقدر ما نسعى إبراز ودراسة تأثير سياسات مكافحة الإرهاب الحكومية وامتداداتها المباشرة وغير المباشرة في عالم ما بعد 9/11 داخليا وخارجيا. بناءا على حجة ان مفهوم الامن الإنساني نشأ كجزء من مصطلحات الانموذج الكلي للتنميةholistic paradigm (ثجيل، 2016، صفحة 337)، وبالتالي يصبح تحقيق أمن الإنسان ضمانة لنجاح التنمية البشرية الشاملة، أو تعبيرا عن فشلها في التطبيق. لذلك سنعتمد مفهوم الأمن الإنساني كمدخل لقياس مدى تاثير الأجندات الأمنية لمكافحة الإرهاب على مسار التنمية الإنسانية في عالم مابعد 90/11. بمعنى أي تهديد للأمن الإنساني قد يرهن مسار التنمية البشرية الشاملة.

**سياسات مكافحة الإرهاب: من الاستجابة التقليدية إلى المقاربة الشاملة**

قبل الخوض في دراسة تأثير سياسات مكافحة الإرهاب بعد 9/11 سيكون من الضروري التطرق لمفهوم، مقاربات، تصنيفات سياسات مكافحة الإرهابية من أجل فائدة تحليلية أوسع.

انطلاقا من تعريفات العلماء والدارسين( كريلينستين 2018؛ كانديس أرتبلس وبولوني-ستوينجر، 2018؛ مارتيني ونجوكو 2017) لمكافحة الإرهاب على أنها السياسات الوقائية والإستباقية التي *تهدف* إلى القضاء على بيئات، منظمات، شبكات وجماعات الإرهاب من خلال مجموع الأنشطة والعمليات التي تُتَخَذ من أجل شّل قدراتهم على استخدام العنف والوصول إلى

الأهداف لتخويف وإكراه الحكومات والمجتمعات (Ortbals و-Poloni Staudinger، صفحة 274).

أو التعريف الذي يحدد سياسات مكافحة الإرهاب بذلك الهدف أساسي الذي تعبر عنه الحكومة بطرق ووسائل متنوعة للتصدي والقضاء على التهديدات الإرهابية وأنشطتها المتمثلة في السياسات والإجراءات الحكومية المحلية والخارجية لحماية أفرد المجتمع والنظام الاجتماعي" (Unal، 2011)، أو توفير الأمن الشخصي: البدني والنفسي لغير المقاتلين (Martini وNjoku، 21).

أغلب صانعي السياسات والقيادات في الدولة يميلون للاعتقاد بأن قضية الإرهاب هي من اجل هدف واحد وهو سياسي. لذلك يقترحون استراتيجيات الاحتواء المتشددة والتدابير القمعية لمكافحتها (Unal، 275).

مع ذلك فإن هناك من يشير إلى الدوافع الجذرية؛ الاجتماعية والاقتصادية (عدم الرعاية الاجتماعية والاقتصادية: الفقر، المظالم، عدم المساواة...) كأسباب منتجة للإحباط المجتمعي المُشّجع لانضمام أفراده إلى المنظمات والجماعات المتطرفة2 ,Asuelime et.al 2015) هذا ما دفع بالدارسين والمتخصصين نحو البحث عن مقاربات مرنة تعالج الأسباب المتعددة في نشأة وتأثير الظاهرة الإرهابية: اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا، نفسيا، دينيا.

الإرهاب ومكافحة الإرهاب كمجالين توسعا مع توسع مفهوم الأمن الذي دفع العديد من الباحثين للتعامل مع القضايا التي تم تهميشها لفترة طويلة: كالفقر والإقصاء والعنف والعنصرية وحتى قضايا تغير المناخ وعدم الاستقرار المالي (Spalek 2012, 1) لتحليل ودراسة الظاهرة الإرهابية ونشأتها باعتماد منظور متعدد التخصصات في حقل الدراسات النقدية للإرهاب. (Solomon، 2015، صفحة 14). هذا ما خلق التنوع والاختلاف في تدابير مكافحة الظاهرة الإرهابية (Graeme and Gunaratna 2004, 101).

طُرحت العديد من التصنيفات والنماذج النظرية التي تفسر كيفية قيام الدول بصياغة سياسات مكافحة الإرهاب (Price 2017, 3) لكننا سنكتفي بالتقسيم الشائع في اغلب الأدبيات الأكاديمية:

**أولا: بوصفها أنها صلبة أو ناعمة، تشمل:**

**سياسات الخط الناعمsoft-Line**: تتضمن السياسات المصممة للتقليل من الأيديولوجيات الإرهابية لمعالجة تطرف الأفراد تتألف من: الإصلاحات الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، أو الحكم الراشد، حقوق الإنسان واستخدام الدبلوماسية والتفاوض للحل السلمي للمنازعات والمظالم السياسية(Unal، 276)

**فئات الخط الصلب Hard-Line** المرتبطة باستخدام النظام الأمني وتطبيق القانون بالوسائل القمعية للجزاءات القانونية والجنائية واستخدام القوة الأمنية-العسكرية، والاستخبارات، والجزاءات الاقتصادية(Ortbals و-Poloni Staudinger، 274).

ثانيا: تصنيفها استنادا على نطاقها واتساعها، بوصفها:

سياسات كلية Macro؛ تطبق على نطاق واسع ولها بعد عام كإجراءات الإصلاح وإعلان قوانين الطوارئ، والسياسات القمعية واستخدام القوة الأمنية.

سياسات جزئية Micro: تشمل السياسات والاستراتيجيات الحكومية الضيقة على المستوى؛ التكتيكي، تقنيات المراقبة والتفاوض حول الرهائن.

ثالثا: بوصفها "عدالة جنائية" و"حرب":

يرى أنصار نموذج العدالة الجنائية والقانون: الإرهاب كعمل إجرامي يتوجب حله بواسطة: الشرطة، السلطة القضائية ووكالات إنفاذ القانون.

أما **نموذج الحرب: فهو** يعتبر الإرهاب كعمل من أعمال الحرب وبالتالي أمني- عسكري يحتاج حلا مماثلا(Unal، 276).

يبقى التصنيف الأخير والشائع في الاستخدام كنموذج لمكافحة الإرهاب يقدم حلولا ضيقة للدول في كيفية التعامل مع الإرهاب قبل وبعد وقوعه (Price، 3-4).

ضرورة تجاوز المعالجة التقليدية: من المقاربات الصلبة إلى المقاربات الشاملة

هناك تصاعد كثيف للأبحاث والدراسات الأكاديمية التي تشدد على ضرورة انتقال سياسات مكافحة الإرهاب الحكومية من النماذج التقليدية السائدة إلى أخرى شاملة تتكيف مع التعقد المتصاعد في عالم ما بعد 9/11.

هـذا مـا ظهـر في محـاولات كـريلينسـتين Ronald Crelinsten 2018، لوصـف نهـج شـامل ومتكامـل لسياسـات مكافحـة الظـاهرة الإرهابيـة المعقـدة والمتعددة الأوجه.

أرجـع كـريلينسـتين مجمـوع التحـديات والمشـكلات المعقـدة والمترابطـة مـع طبيعـة الظـاهرة الإرهابيـة، الـتي وسـعت بعـد 9/11 مـن السياسـات الاسـتثنائية لمكافحة الإرهاب. كانت لها عواقب مقصودة وأحيانا غير مقصودة على كافة المستويات والمجالات (Crelinsten, 363-364)

علـى الـرغم مـن تعـدد تصـنيفات ومقترحـات العديـد مـن الأكـاديميين حـول الطريقـة المثلـى للقضـاء علـى الإرهـاب، إلى جانـب كـريلينسـتين الـذي دعـا إلى ضـرورة إتبـاع نهـج شـامل لمكافحـة الظـاهرة. إضـافة للخـبير الأكـاديمي بـول ويلكنسون الذي يشدد على أهمية استخدام جميع التدابير ودمجها للوصول إلى نموذج مـرن يتناسـب مـع طبيعـة التهديـد الإرهـابي لمكافحتـه بفعاليـة (Graeme وGunaratna، 102).

مـع ذلـك وفي ظل هـذه الـدعوات فإنهـا عمليـا بقيـت حلـولا حكوميـة ضـيقة تستهدف تحقيق امن الأرض بدلا من أمن الإنسان في سياق تعاملها مع الإرهاب قبل وبعد وقوعه.

لأن معظـم الاسـتجابات الحكوميـة الـتي تلـت أحـداث 9/11 تقليديـة تركـز علـى السياسـات الردعيـة والعقوبـات التشـريعية القاسـية كـالجيش والشـرطة والوكـالات القانونيـة والاسـتخبارات، وكتـدابير أضـحت تمثـل تحـديا لأنصـار الأمن الإنسان (Solomon، 10).

## مكافحة الإرهاب بعد 9/11: أمن الدولة بدلا من أمن الإنسان

برؤيـة نقديـة نحـاول في هـذا المحـور دراسـة تـأثيرات الاسـتجابة التقليديـة لمكافحـة الإرهـاب وخلـق حالـة لا اللاأمـن الإنسـاني الـتي تفـتح المجـال لمناقشـة الكيفية التي تستخدم فيها بعض الدول مفهوم الأمن الإنساني لإضفاء الشـرعية على مصالحها الإستراتيجية والتدخل في ضوء الحرب العالمية على الإرهاب.

### تأثير سياسات مكافحة الإرهاب الحكومية على أمن الإنسان

جل الدراسات الأمنية الحديثة تركز على تأثير الإرهاب وتصاعده بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، كحدث خلق تصورا عن التهديد الدائم والمستمر لانعدام الأمن، لتأثيره المباشر على أمن الإنسان وخلق حالة من عدم الاستقرار المجتمعي والسياسي والعنف والضرر اللاحق بالبنية التحتية والخسائر الاقتصادية؛ الركود الاقتصادي والتوجيه الخاطئ للموارد المادية في مختلف القطاعات (حقاني 2015، 84) باعتبار الإرهاب فاعلا مهما في الصراع السياسي ومُهددا حقيقيا للأمن المجتمعي، لما له قدرة كبيرة على الإخلال بالنظام الاجتماعي، واستقرار الهيكل المؤسساتي والبناء الاقتصادي للدولة (رحموني 2017، 43)

إلى جانب تأثير الإرهاب الظاهر في الدولة والمجتمع، فإن أحداث 11 سبتمبر والحرب العالمية على الإرهاب قد أضافت تهديدا أمنيا آخر تلعب الحكومات فيه دورا رئيسيا في الحد من أمن الإنسان وإنعتاقه.

كان الإرهاب بطبيعته المعقدة بعد 9/11 سببا في توجيه الحكومات نحو صياغة سياسات واستراتيجيات مكافحة الظاهرة بطريقة كانت-في بعض الحالات- تعرقل جهود التنمية البشرية الشاملة في مختلف جوانب حياة الإنسان: السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الصحية...، وتهديداً للحقوق والحريات الإنسانية المتعلقة بهذه الجوانب (العياشي، 2016، صفحة 216): كالاستبداد وتغييب الديمقراطية، زيادة النفقات العسكرية على حساب قطاعات، التعليم، الصحة، البيئة، السياحة، وتقييد الحرية الدينية.

يظهر هذا التأثير الذي يلخصه (رابح الزاوي، 2015) في ثلاثة أبعاد رئيسية:

**3- الآثار السياسية:**

كان لغياب تعريف موحد وشامل للإرهاب نتيجة سلبية على القضايا المشروعة كالمقاومة ضد الأنظمة السياسية الفاسدة، التحرر من الاستعمار، ثورات المظالم السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. إضافة لاستغلال بعض الحكومات لهذا الغموض في المفهوم لتوفير مجموعة من المبررات الشرعية

لإحكام الأنظمة السياسية سيطرتها في المجتمع (الزاوي 2015). لتحقيق البقاء والاستقرار حتى ولو على حساب أمن أفرادها.

لا يجب أن نتجاهل النقاشات التي تصور ممارسات الإرهاب والعنف أداةً للضعفاء وخيارا للأفراد المحرومين. لأن الفرد في ظل هذه الظروف يشعر أن هذه السياسات تعمل ضده وتشكل عبئا عليه (البداينة 2010، 4).

مثال على هذا الوضع نجده في العراق الذي شهد مظاهرات شعبية -مطالبةً بالحقوق التي كفلها الدستور العراقي- التي لم تخلو من التخريب والتعبير العنيف الذي لاقى ردا مماثلا وصل إلى حد إطلاق النار من طرف القوات الأمنية بالإضافة إلى تعميم قيادة العمليات المشتركة في العراق يوم السبت 26 أكتوبر 2019 ، قانون مكافحة الإرهاب على المتظاهرين . ومن المحتمل أن ترتفع حصيلة القتلى لتتجاوز العدد 40 فردا(حسب وسائل الإعلام التي تناقلت الخبر (أونلاين، 2019).

يتوجب علينا أن لا نغفل فكرة أن الجماعات الإرهابية يمكن أن تستغل القوانين والإجراءات المتسامحة والمعمول بها في الدول الديمقراطية. لهذا تجد بعض الحكومات نفسها مكرهة على الأخذ بقوانين استثنائية لمواجهة الخطر الإرهابي (العياشي، 2016، صفحة 225).

كما يمكن للجماعات الإرهابية أن تخترق الثورات الشعبية وتستغلها نحو تحقيق أهدافها السياسية بشعارات دينية إصلاحية لوضعهم الاجتماعي الاقتصادي. ظهر هذا الفعل في أغلب الثورات العربية بتسلل الإرهابيين داخل هذه الاحتجاجات لتحقيق أهدافهم وسط الفوضى التي فتحت استجابة عشوائية من الحكومة التي ترى الكثير من مواطنيها إرهاب وبالتالي تصبح معادلة صفرية لكلا الجانبين.

هنا تبرر الدول انتهاك امن الأفراد في ظل غياب تعريف واضح للإرهاب وغياب الفصل وضبابية المفهوم مع مفاهيم أخرى كالتمرد والنزاعات الأهلية: الإثنية، العرقية والدينية (كما هو شائع في منطقة الساحل الإفريقي)

**الآثار الاقتصادية:**

دفعت الظاهرة الإرهابية الحكومات نحو تركيزها على المقاربة الأمنية الصلبة التي تزيد من الإنفاق العسكري والعمل على توفير التغطية الأمنية الكاملة (الزاوي 2015، 383). هذا الذي أثر على مشاريع الاستثمار في المجالات الرئيسية في دفع عجلة التنمية المرتكزة على الإنسان.

هذا التأثير الناتج عن النفقات المرتفعة في القطاع العسكري، يبرز في **مثال مراد لطالي** الذي قدم ملاحظة حول البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المتوسطة باعتبارها تلك الدول التي تشهد ارتفاعا في النفقات العسكرية. وأضاف لطالي أن هذه الدول تهدف في المقام الأول التركيز على القطاعات التي تضمن تحقيقا امن الدولة على حساب القطاعات الأخرى التي يستفيد منها أفراد المجتمع خاصة في البلدان العربية. منها الجزائر التي بلغت فيها ميزانية وزارة الدفاع حوالي ألف مليار دينار من إجمالي النفقات العامة التي تبلغ حوالي 4972 مليار دينار أي 21 بالمائة، وهو رقم كبير مقارنة بالقيمة المعتبرة التي توجه لباقي القطاعات التنموية (لطالي 2017، 165-166).

| البلد | 1998 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | 20, 500 | 18 ,944 | 21 ,060 | 25 ,372 | 29 ,032 |
| الجزائر | 1 ,801 | 2 ,453 | 2 ,801 | 2 ,925 | 3 ,014 |
| الإمارات | 3 ,036 | 2 ,852 | 2 ,629 | 2 ,559 | - |
| ليبيا | 424 | 536 | 699 | 749 | 741 |

ملاحظة: القيمة المعتمدة في الجدول هي مليون دولار بأسعار 2005 الثابتة

**الجدول رقم (1):** الإنفاق العسكري في أربع دول عربية (1998-2007)

**المصدر:** المكتب الإقليمي للدول العربية(ILO).(2009). " تقرير التنمية البشرية العربية (2009) "، بيروت؛ لبنان. ص 106.

لا يقتصر هذا الإنفاق المتزايد على الجزائر وحدها، فالعديد من الدول العربية –خاصة المنتجة للنفط- وجهت جانبا كبيرا من عائداتها إلى القطاعين العسكري والأمني على حساب قطاعات التنمية البشرية (ILO، 2009)إلى جانب الولايات المتحدة الأكثر إنفاقا على القطاع الأمني والعسكري منذ 9/11.

ثبت في تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام سنة 2008 وفقا لتقارير دائرة أبحاث الكونجرس الأمريكي US Congressional Research (CRS)، أن وزارة الدفاع الأمريكي تلقت ما مجموعه 655 مليار دولار (94بالمائة) من إجمالي المخصصات المالية والمقدرة بـ: 8051 دولار أمريكي في الفترة مابين 2001-2007 . موجهة لثلاث عمليات عسكرية هي: عملية تحرير العراق، عملية الحرية الدائمة؛ التي تغطي العمليات والتدخلات العسكرية في أفغانستان والفلبين والقرن الإفريقي والأماكن الأخرى، وعملية نوبل أيجل NOBLE EAGLE التي تغطي نفقات تعزيز الأمن داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

يؤكد نفس التقرير على أن استمرار أمريكا في طلب التمويل الطارئ في الحرب العالمية على الإرهاب، الذي أثر وبشكل جلي على الدعم الموجه لوزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) المقدر ب 42.5 مليار دولار فقط مقارنة بالتمويل الموجه نحو لقطاع الأمني والعسكري على حساب قطاعات أخرى مرتبطة بأمن الإنسان وتحريره بدلا من تهديده. (stalenheim، perdomo، وSKÖNS، 2008، صفحة 183).

تجدر الإشارة إلى أن تصاعد الإنفاق في القطاع العسكري والأمني لم يكن حكرا على أقوى دولة في العالم بل أظهرت تقارير SIPRI من سنة 2001-2019 توجه الكثير من الحكومات في معالجتها للتهديدات الأمنية عامةً والإرهاب خاصة نحو عسكرة سياساتها للاستجابة الداخلية والخارجية (SIPRI، 2019)، كما هو مبين في الجدول رقم (1):

| المناطق | الإنفاق(مليار دولار أمريكي) |
|---|---|
| إفريقيا | (40.6) |
| شمال إفريقيا | (22.2) |
| إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | 18.4 |
| الأمريكيتان | 735 |
| أمريكا الوسطى والكاريبي | 8.6 |
| أمريكا الشمالية | 670 |
| أمريكا الجنوبية | 55.6 |

| | |
|---|---|
| آسيا وأوقيانوسيا | 507 |
| وسط وجنوب آسيا | 85.9 |
| شرق آسيا | 350 |
| أوقيانوسيا | 29.1 |
| جنوب شرق آسيا | 41.9 |
| أوربا | 364 |
| اوربا الوسطى | 28.3 |
| أوربا الشرقية | 69.5 |
| أوربا الغربية | 266 |
| الشرق الأوسط | - - |

**الجدول رقم(1):** الإنفاق العسكري في العالم سنة 2019.

**Source**: Stokholm International Peace Research Institute SIPRI.(2019).''SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmament And International Security'', Stokholm: SIPRI.

**الآثار الاجتماعية:**

ظهرت آثار السياسات الحكومية على المستوى الاجتماعي في الطريقة التي تم فيها دمج مكافحة الإرهاب في سياسات وممارسات العديد من المنظمات الرسمية وغير الرسمية سواء التابعة أو المتحررة من قبضة الدولة في القطاعات: التعليمية، خدمات الشباب العدالة الجنائية، داخل المدارس والجامعات والشرطة والسجون والمراقبة، الجمعيات الخيرية، التي أصبحت تعمل وفقا للإستراتيجيات التي تفرضها المبادرات الأمنية لمكافحة الإرهاب من أعلى إلى أسفل (Dawn-Up) (Spalek 2012, 2).

في محاولتنا لشرح تأثيرات الظاهرة الإرهابية على السياسات العامة داخل الدولة، لاحظنا من خلال طرح الزاوي الذي حاول أن يظهر تأثير الإرهاب المباشر على أمن الإنسان وأمن الدولة.

وفي نفس الوقت أشار إلى التأثير غير المباشر للظاهرة الإرهابية على أمن الإنسان من خلال توجهات الدولة في التركيز على القطاعات التي تضمن أمن الدولة على حساب أمن الإنسان وحريته وتنميته: السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية....

و في سياق متصل أكد Joshua Skoczylis على أن الحكام وصانعي السياسات دائما ما يحاولون الاستفادة من الخطاب - المبالغ فيه غالبا من طرف الإعلام الحكومي- لنشر الخوف والرعب لهذه الجماعات الإرهابية التي قد تكون معارضة للنظام: الفاشل، الفاسد، المستبد....إلخ. وبالتالي تقوم هذه الأنظمة السياسية باستغلال هذا السلوك لأمننة الحلول التي تركز على الحد من حقوق هذه الجماعات.

**على سبيل مثال**: قد تكون هذه الجماعات التي تنعت بالإرهاب معارضة عقلانية للنظام السياسي الجائر بسبب المظالم الاجتماعية والاقتصادية فيتم وصفها بالإرهاب من أجل إرساء الأمن الذي قد يخدم أمن النظام السياسي والاستقرار وبقاء الوضع الراهن (Skoczylis، 2017، 118-119). وبالتالي يصبح الإرهاب كوسيلة في يد هذه الحكومات لتحويل انتباه الجمهور حول إخفاقاتها حسب **واينبورغ** التي اعتبرت الإرهاب وهما وفخا تروج له الحكومات لزيادة أعمالها القسرية ونفوذها السياسي الذي يؤثر على أمن الأفراد في مختلف الدول(Okoye 2017, 37-40) .

يناقش حسين سولومون Hussein Solomon التأثير المباشر على امن الإنسان في المثال الذي قدمه حول فشل مبادرات مكافحة الإرهاب وسرده لأسباب استمرار الظاهرة وتوسعها في جميع أنحاء إفريقيا. التي أرجعها سولومون بصورة أساسية إلى طبيعة تعامل الحكومات مع الإرهاب داخل النزاعات وبتوظيفها سياسات مرتكزة على القوة الصلبة التي تمثل في أغلب الحالات مصدرا لانعدام أمن الإنسان الإفريقي (Solomon، 2013، 427). ومتجاوزة المبدأ القائل" بان الحكومات لن تستطيع تقييد الفرد وتهديد أمنه وحريته" كما هي مدونة في الدساتير الوطنية والدولية بعد أحداث 9/11 التي فتحت مجالا واسعا للدول سواء كانت ديمقراطية أو استبدادية لارتكاب اختراقات وانتهاكات إنسانية على أساس قانون مكافحة الإرهاب (Fabbrini 2015, 86).

مّثل هذا السلوك الذي وصفه Golder وWilliams الميزة المشتركة التي تتبعها جل الحكومات لتوجيه سياسات مكافحة الإرهاب (Wolfendale

(84 ,2006 بالطرق التي تراها ضرورية من اجل الحفاظ على أمنها القومي: كالتعذيب، انتهاك الحقوق المدنية، الخصوصية، والحياة الأسرية، البيانات الشخصية، حقوق الملكية؛ مراقبة التمويل، مراقبة الحسابات البنكية، والانترنت، والتحويلات المالية، والاتصالات، التحقيقات، وتقييد حق التعبير، ومنع تكوين الجمعيات (السياسية، الثقافية، الدينية، الاقتصادية، البيئية، الصحية).

يمكن القول أن تدابير مكافحة الإرهاب في المراقبة الواسعة والتضييق، أثرت على حق تكوين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وتحريم حرية التعبير وعدم قدرة الأفراد على تنظيم معارضة للنظام، التدابير القانونية والسياسية المقيدة لمبدأ المساواة وعدم التمييز، لا سيما الصراعات العرقية، الدينية، والتيارات الأيديولوجية (Fabbrini، 2015، 87-91) جميعها عوامل ضرورية مرتبطة بصون حقوق الإنسان لإرساء الديمقراطية وترشيد الحكم كضمانة أساسية لتحقيق التنمية البشرية الشاملة، هذا بالمفهوم الواسع للأمن البشري.

يمكن تصنيف التهديدات المباشرة وغير المباشرة التي تشكلها الدولة على امن الإنسان في ثلاث أصناف:

التهديدات المباشرة والمقصودة من الدولة: الموجهة بحجة حماية الأمن القومي وهي تعبر عن سياسة الدولة الداخلية وإستراتيجيتها الأمنية المواجهة لمكافحة الإرهاب.

التهديد الذي تمارسه الدولة بصفة غير مقصودة في شكل فشل بنيوي في أداء وإدارة الدولة على كافة المستويات لتركيزها الشديد على المعالجات الاستثنائية.

مظاهر هذه التهديدات المقصودة أو غير المقصودة يمكن أن تضيف تهديدا آخر لأمن الفرد. يتمثل في الحروب المجانية التي تدفع الدول مواطنيها نحو الموت (مثل الحروب التعديلية التي أعلنها صدام حسين (قوجيلي، 2012، صفحة 55)، أو تهديدات تنتج عن المقاومة المجتمعية ضد سياسات الدولة الإستثائية وأمننة القضايا المجتمعية في ظل تركيز صانعي السياسات على التعريف

الحصري للإرهاب كفاعل من غير الدول. في هذه الحالة تصبح أي مقاومة ضد الدولة هو إرهاب؛ ينتج تفاعلا عنيفا في شكله ذلك الإرهاب المرتبط بالصراع كما عبرت عنه إكاترينا ستيبانوفا (2008).

في الأخير قد يفتح هذا التفاعل المجال للتدخل الدولي العسكري-في أغلب التجارب السابقة كان لأغراض أخرى -مضيفا تهديدا آخر لأمن الإنسان وأمن الدول(الأرض) معاً. وقبل أن نتناول مفهوم الأمن الإنساني في سياق التدخل الدولي بعد 9/11، سيكون مفيدا أن نشير لهذا الخطر كونه يتوقف على طبيعة ونية المتدخل ومصلحته في ظل ازدواجية توظيف المفاهيم والمعايير في عالم ما بعد 9/11.

**الأمن الإنساني والتدخل الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر:**

اظهر المحور السابق الحالات التي يمكن أن تظهر الدولة من خلالها في صورة التهديد المباشر وغير المباشر على أمن الإنسان، بسبب أمننة قضايا الحياة اليومية وما يحفظ أمن الدولة قد يخلق ظروفا تفتح مجالا للتدخل الخارجي(العسكري-الإنساني).

نسعى أيضا في هذا المحور لمناقشة بعض الحالات التي تكون فيها هذه الدولة المنتهكة لأمن الإنسان سواءً متدخلة أو العكس، قد يتم التدخل عليها باسم الأمن الإنساني الشامل: ومفهومه المترابط الديمقراطية-حقوق الإنسان-التنمية البشرية.

هذا التدخل كما ذكرنا سابقا يتوقف على وضعية الدولة وقوتها. فقد تجد دولة تنتهك حقوق الإنسان وتهدد حريته ورفاهيته على كافة المستويات المحلية والدولية باسم مكافحة الإرهاب وبممارسات استثنائية وفي نفس الوقت تكون موظفا لمفاهيم الأمن الإنساني- التنمية البشرية كأداة للتدخل الإمبريالي لتعظيم المصلحة القومية على حساب حياة الفرد وحريته كما حصل بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

**الأمن الإنساني ومسؤولية الحماية: تبريرا للتدخل**

أصبح الأمن البشري من مسؤوليات القانون الدولي مع اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول (ICISS)، التي بادرت الحكومة الكندية في سبتمبر 2000 لإنشائها عبر التقرير المعنون بـ: "مسؤولية الحماية". ظهر منها مفهوم الحماية البشرية Protecting Human لمجابهة التحديات التي تفرزها النزاعات الداخلية وتمثل تهديدا على أمن الإنسان في عديد الدول التي دفعت المجتمع الدولي نحو إقرار مبدأ التدخل الإنساني (بن عيسى، 2011، صفحة 69)".

كان مفهوم الأمن الإنساني عاملا حاسمًا ومهما مع مجموعة من الإخفاقات (رواندا، كوسوفو، البوسنة، الصومال)التي دفعت إلى ضرورة إعادة بناء مفهوم يوفق بين التدخل لأغراض حماية الإنسان وسيادته والوصول إلى توافق سياسي عالمي في الآراء للانتقال من حالة الفشل والشلل داخل النظام الدولي. بإعادة تعريف السيادة في هذا التقرير كمسؤولية تتحمل الدولة حماية مواطنيها من التهديدات والكوارث التي يصنعها الإنسان، والتي يمكن تجنبها؛ من القتل الجماعي والاغتصاب إلى الجوع. لكن في حالة عدم قدرة الدول ورغبتهم في القيام بذلك فإن هذه المسؤولية تصبح على عاتق المجتمع الدولي الذي يحق له التدخل من خلال مبدأ المسؤولية عن الحماية(R2P) بموافقة مجلس الأمن كشرط لتدخل. (Cristina، 2017، صفحة 28).

لسوء الحظ تم تطبيق مفاهيم الأمن الإنساني -في ظل ازدواجية المعايير داخل الأمم المتحدة – والتعامل بشكل انتقائي وضيق يتناسب مع أجندات أخرى في سياق الحرب على الإرهاب والتدخلات العسكرية منذ 9/11 .

**الأمن الإنساني كأداة للتدخل بعد 9/11**

برز الأمن الإنساني كمسار جديد وشامل يمثل التدخل الوقائي لمحاربة الإرهاب وتجنب الأزمات الداخلية والدولية ومعالجة جل المسائل المرتبطة بأمن الإنسان باعتباره جزءا من استقرار السلم والأمن العالميين، والحد من مهددات امن الإنسان الناجمة عن المجازر والإبادات الجماعية وقضايا الإرهاب (طويل، 2018، الصفحات 38-39) .

تعرض مفهوم الأمن الإنساني بعد 9/11 للكثير من الانتقادات بين العلماء والدارسين (باريس، 2001؛ مارك دوفيلد ، 2002؛ مارك دوفيلد ونيكولاس ويديل، 2006؛ جوهانس، 2007؛ جيوجيو شاني، 2007؛ كين بوث، 2007؛ ماري مارتن وتايلور أووين، 2010؛ كريستينا موغوروزا، 2017؛ ). ليس كونه منهجا قاصرا في التطبيق، بل باعتباره أداةً للسياسة والتوظيف ترجع لعدة أسباب يتفق عليها هؤلاء الباحثين في:

الغموض الذي يحيط في المفهوم وصعوبة تطبيق المفهوم مع التنمية البشرية؛

عدم وجود تمييز واضح مع مفاهيم: حقوق الإنسان والتنمية البشرية؛

الإفراط المفاهيمي (المفهوم الواسع ) في الاستخدام؛

الاستخدام المتكرر للمفهوم كأداة للسياسة: بمعنى عدم وجود اتفاق عام على القيم المركزية للأمن الإنساني والغموض المحيط بالمفهوم أصبح يصب في غايات استخدامه كذريعة للتدخل الذي يحدد أولوية مخاوف أمن الدولة (الشمالية) على حساب أمن الإنسان في المجتمع (الجنوبي).

كما أن محاولات إضفاء الطابع المؤسسي على الأمن الإنساني كمنظور واسع يحاول أن يفرض له موقعا في حوكمة الأمن العالمي ومواجهة عاصفة التهديدات الأمنية المترابطة. لم يستطع أن يغطي رداءة المفهوم وغموضه الذي لم يسلم من كونه ذلك الخيط الذي يوفر ويبرر سياسات التدخل ونشر أدوات الاختراق والتطفل؛ من القوة العسكرية إلى ترويج الديمقراطية منذ 9/11. (Martin وOwen، صفحة 222).

يدعم جيورجيو شاني Giorgio Chaniفكرة أووين ومارتن Owen And Martin السابقة حول الأجندات الأمنية والحرب العالمية على الإرهاب التي شوهت الأمن الإنساني بقولهما أن: " المقاربة أضحت بعد أحداث 11سبتمبر لا تشكل بديلا متماسكا للأمن القومي لاحتمالية كونها أداة تُوَّظف من اجل إضفاء الشرعية للتدخل"(shani، 2007، صفحة 9) على مستويين:

**أولا: في حالات انعدام أمن الإنسان ومهدداته التي أضحت متشابكة مع قضايا الإرهاب ومكافحته في عالم ما بعد 9/11.**

ثانيا: على إضفاء الشرعية للتدخل الإنساني العسكري في القضايا المتشابكة مع الإرهاب ومكافحة الإرهاب، كأدوات لاستمرار الإمبريالية الديمقراطية Democratic Imperialism والعولمة الليبرالية الجديدة المفترسة Neo-Liberal Predatory Globalization .

بعد التحليل والمناقشة يمكن القول أن أحداث 11 سبتمبر صنعت تحددين أساسيين لأنصار مقاربة الأمن الإنساني: ففي حين التحدي الأول يتمثل في الحرب على الإرهاب التي عملت على تمكين نموذج الأمن القومي ودور الدولة على حساب أمن الفرد في كل مناطق العالم، فإن التحدي الثاني يبرز في تشويه أجندات الأمن الإنساني في سياق الحرب الجديدة التي يعتبرها العديد من النقاد الأرثوذكسيين ظهيرا جديدا للاستعمار، لكن بوجه إنساني.

الأمن الإنساني كأداة لدول الشمال لاستعمار الشعوب الجنوبية في سياق الحرب على الإرهاب

في نظرة نقدية لتطور مفهوم الأمن، ناقش بوث Booth الأمن الإنساني - بطريقة فوكولادية foucouladian-كمفهوم آخذ صورة القفاز المخملي على اليد الحديدية للسلطة"، منتقدا كيفية استحواذ الدولة ذات السيادة على الأمن الإنساني من اجل مساعدتها على ترسيخ نفسها (داخليا) ونفوذها (الخارجي) (Johens، 2014)

يضيف بوث Booth "أن الحكومات تعلمت الحديث عن الأمن البشري دون تغيير أولوياتها"لحساب الأمن الإنساني الذي أضحى جزءا من تقنيات القوة الناعمة التي تمارسها السياسات الخارجية للدول الشمالية في العالم النامي. لتأكيد قوتها من خلال ممارسات المساعدات الدولية (Booth، 2007، صفحة 324). للشعوب الجنوبية التي أنهكها نشاط العولمة الليبرالية الجديدة المتوحشة، فخلقت هذه الممارسات بيئة مواتية وقبولا شعبيا ومبررا للتدخل المباشر.

بالتالي يصبح الأمن الإنساني مفهوما يستخدم كذريعة للتدخل الشمالي في الشؤون الجنوبية للتعامل معها على النحو الذي يتلائم مع أهداف هذه الدول الشمالية خاصة في قضايا التنمية كهدف من أجل جذب الموارد وتعزيز المصلحة القومية على حساب الهدف الأساسي للأمن الإنسان في الجنوب؛ وهو حمايته وتمكينه في المجتمع.

هدف الحماية والتمكين الإنساني لم يتحقق في ظل مبادرات مكافحة الإرهاب التي زادت من الفجوات بين الشمال والجنوب (Cristina، صفحة 28).

حيث أصبح الإنسان الجنوبي فيها بين المطرقة والسندان، فبينما يُمَثّلُ السندان في هذا الوصف؛ على أنه الدولة الفاشلة(خاصة في الساحل جنوب الصحراء) التي لا تملك قدرة على توفير الاحتياجات الأساسية لأفرادها. في المقابل لها قدرة لممارسة العنف والردع، وصولا للقتل والتصفية باسم مكافحة الإرهاب وحجة حفظ الأمن القومي.

أما المطرقة؛ التي تمثل ممارسات القوى الكبرى الاستعمارية سواءً كانت تقليدية بالتدخل العسكري المباشر أو استعمارا جديدا متمثلا في العولمة النيوليبرالية-الرأسمالية المتوحشة كنماذج زادت من فشل هذه الدول الجنوبية بنيويا.

مثال: يمكن ملاحظة هذا الوصف: في احد الإجراءات التي قامت بها المؤسسات الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب على الإرهاب في العراق وخصخصة الصناعة النفطية بعد الإطاحة بنظام صدام حسين سنة 2003، كفترة لم يكتفي فيها المتدخلين إلى خصخصة ونقل أرباح الملكية الأجنبية فقط، بل نقلوا حتى الأصول الحكومية العراقية إلى الخارج(shani، صفحة 20) فكانت لها تداعيات على العراق حتى عام 2019، في شكل معدلات بطالة مرتفعة إضافة إلى الانهيار في القانون والنظام العام، مما زاد من انعدام الأمن الإنساني لكل من الأغلبية الشيعية وخاصة الأقلية السنية بعد تعميم قانون مكافحة الإرهاب على المتظاهرين. ما قد يفتح هذا الإجراء من جديد باب التدخل من اجل حماية الأقليات بناءا على تقارير المنظمات الدولية.

يمكن أن ينطبق الشيء نفسه على معظم الدول في الجنوب العالمي التي رغما من نجاتها من الغزو المباشر والتدخل إلا أن سيادتها الاقتصادية قد تعرضت إلى ما أسماه ريتشارد فولك Ritchard Falk العولمة من أعلى Globalization From Above كاقتصاد رأسمالي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وتفرض من خلاله التزاما بالليبرالية الجديدة التأديبية كما أشار إليها ستيفن جيل-على الدول القومية في الجنوب بواسطة برامج التكيف الهيكلي التي تربط بين ممارسات البنك الدولي والنقد الدولي؛ (shani، صفحة 20).

عكس التصورات التي يطرحها مناصري الأمن الإنساني باعتباره نموذجا تحرريا يندرج ضمن مصفوفة الأمن والتنمية، فإن منتقدي الأمن الإنساني أمثال Mark Duffield وTara Mc Cormack وNicholas Waddellيناقشون هذه الأفكار كونها لا تمثل نموذجا تحرريا لشعوب العالم بل نموذجا يزيد من صعوبات دول العالم الثالث الهشة، الضعيفة ويعظم الانقسام بينها وبين الدول الغربية المتطورة. هذه الأخيرة يمكنها تحقيق امن سكانها بالمفهوم الواسع على عكس الفئة الأولى المفككة وغير المتطورة التي لا يمكنها تحقيق أدنى أهداف ومستويات الأمن الإنساني وهي حق الحياة (Johens، 2014).

يمكن إيجاد الكثير من الانتقادات الموجهة لمثل هذه الأفكار المناهضة للغرب في عديد الدراسات الأكاديمية. لكن في مقابل هذا يمكن تقديم حججا مقنعة حول أهداف القوى الغربية الإمبريالية الموظفة لمفهوم الأمن الإنساني وتدخلها المباشر في المناطق الحيوية.

لكن يجب ألا نتغاضى عن حججنا التي قد تكون قاصرة، أمام بعض التجارب والحالات التي عززت فيها إجراءات توظيف الأمن الإنساني بشكل قانوني وحققت استثمارا - ولو نسبيا- في أمن الإنسان الجنوبي وتمكينه ليعود بالنفع عليه وعلى الدولة في الجنوب.

نلاحظ هذه المساعي في تقرير برشلونة (2004) لمناقشة القدرات الأمنية في أوربا الذي جاء بالقول:

"لكي نكون آمنين (الأرواح-الموارد) في عالم اليوم، يحتاج الأوربيين إلى المساهمة في الأمن العالمي{...} ، كما يتوجب علينا أن نكون قادرين على تلبية الاحتياجات الحقيقية للأشخاص في حالات انعدام الأمن الإنساني من اجل جعل العالم أكثر أمانا" (Cristina، صفحة 27).

هذه الحجة لن تمنعنا من قول أن القوى الكبرى الاستعمارية (كالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا وغيرها)في أغلب الأحيان هي تهديد مباشر على أمن الإنسان الجنوبي من خلال ممارسات التدخل العسكري باسم المفهوم نفسه تعظيما للمصلحة الوطنية بنظرة واقعية، وتهديدا غير مباشر بالطريقة التي تُقَدَّم فيها الأيديولوجية النيوليبرالية على أنها مقاربة تنموية مثلى. لكنها في الحقيقة عكس ذلك تماما، تُمَثّل ذلك النموذج المصطنع المُؤَسَس على الحرية الفردية الذي يزيد من صعوبات العالم النامي ويعظم التفكك الداخلي لنموذج الدولة القومية الجنوبية.

يمكن القول أيضا أن مجموعة من الضغوط الأمنية فرضت إعادة ترتيب علاقة الأمن بالتنمية بالكيفية التي تساعد على التدخل في دول الأزمات الخاضعة لممارسات التفكيك المنهجي للاستعمار الجديد (العولمة النيوليبرالية والرأسمالية المتوحشة)مهيأً بيئة مواتية للتطرف وتجنيد الأفراد في الجماعات والمنظمات الإرهابية بأهداف اجتماعية-اقتصادية –دينية، في جوهرها سياسي

بالتالي فإن تدخل القوى الكبرى في مناطق الأزمات لن يكون لوقف تجنيد الإرهابيين وحماية الفرد وحريته وكرامته، بل إعادة بناء تلك المناطق بما يخدم المصالح الشمالية ودعم عدم الاستقرار والفوضى كضمان لاستمرار المصالح مع استمرار انفراد الغرب بطرح النماذج الأمنية (الإنسانية) في كل مرة.

التدخل في منطقة الساحل الإفريقي: الإتحاد الأوربي والجيل الثاني من الأمن الإنساني

صنف أووين ومارتن في مقالة تحليلية -تقارن بين تجربتي الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي- الأمن الإنساني إلى جيلين: الجيل الأول من الأمن الإنساني الذي تمثله الأمم المتحدة وكندا(و هو في تراجع) وجيل الثاني آخذ في الظهور بقيادة الإتحاد الأوربي كنموذج للتفكير الأمني الجديد يسعى للابتعاد عن

التصور الواسع للمفهوم المرتكز على التنمية الذي تخيلته الأمم المتحدة (Martin وOwen، صفحة 212) والتحول نحو مفهوم بأكثر واقعية يقوم على الحقوق وصنع السلام والتدخل المرتكز على ثنائية لأمن والتنمية: من أعلى إلى أسفلTop-Down ومن القاعدة إلى القمة Bottom-Up على الصعيدين الدولي والمحلي بأدوات سياسية اقتصادية وقانونية وأمنية واسعة النطاق تهدف إلى حماية الأمن الفردي والمجتمعي معا، من خلال نشر الوجود الدولي-إلى جانب التدخل العسكري- كما جاء ت في تقارير برشلونة 2004 ومدريد2007 (Chinkin وKaldor، 2017، صفحة 480).

أوضح تقرير برشلونة (2004) الذي يدور حول كيفية جعل الاتحاد الأوربي أكثر قدرة على التدخل لزيادة امن الأفراد في مناطق الصراع المختلفة من العالم كمساهمة لحفظ الأمن العالمي - تعتبر أوربا جزءا منه- والتدخل خارج حدودها للتعامل مع حالات انعدام الأمن الجسدي الشديد للإنسان الذي يرتبط بأمن أوربا؛ أي التحرر من الخوف ( الأمن الإنساني بالمفهوم الضيق) النابع من التهديدات الرئيسية للفرد في أوربا، والتي حددها التقرير (Report barcelona, 2004) في:

الإرهاب

انتشار أسلحة الدمار الشامل

الصراعات الإقليمية

الدول الفاشلة،

الجريمة المنظمة

تقرير مدريد (2007) الذي عبر عن تطور الإتحاد الأوربي كممثل للأمن العالمي جاء مشددا ومؤكدا على ما جاء في تقرير برشلونة(2004) حول مسؤولية التدخل من اجل الأمن الإنساني وضرورة توسيع النطاق إلى ما هو أبعد من الفناء الخلفي الطبيعي إلى الأماكن الصعبة والخطيرة: كالشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، مع نهج مميز لمعالجة الأزمات والاستعداد أيضا لاستخدام القوة العسكرية عند الضرورة نظرا للطبيعة الأمنية الجديدة والمترابطة التي أضحت تمثل دافعا حتميا على انخراط الإتحاد الأوربي بعد 9/11 في الحرب العالمية

على الإرهاب. في الأماكن البعيدة وغير المستقرة التي أصبح لها أثر مدمر على شوارع العواصم الأوربية (Madrid Report, 2007).

للتوضيح هناك اختلاف بين التقريرين السابقين، فعلى عكس تقرير برشلونة الذي ركز على التدخل من اجل أمن الإنسان. فإن تقرير مدريد حاول أن يتجاوز المفهوم الضيق للتدخل في التقرير الأول نحو آخر يفتح المجال لبناء نموذج وقائي تدخلي يعتمد على ثنائية الأمن الإنساني والتنمية البشرية ويأخذ بعين الاعتبار الأسباب الجذرية لنشأة الإرهاب، بعيدا عن النموذج العسكري الذي أصبح لا يتلاءم مع تحديات هذه الدول المفككة (الهشة - الفاشلة). التي أصبحت تحتاج إلى إعادة بناء مجتمعاتها التي تشهد إرهابا مرتبطا بالصراع.

تظهر منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد صراعات مزمنة. أنشأت بيئة أمنية منهارة خلفت الكثير من الآثار السلبية على سكان دول هذه المنطقة وما جاورها إقليميا وعالميا، لتمثل مصدرا أساسيا للكثير من المشاكل التي ترتبط في معظم الأحيان بالمفهوم الضيق لأمن الإنسان (شاكر، 2010، صفحة 1).

معظم النزاعات الحديثة في منطقة الساحل الإفريقي تتمحور حول طبيعة الدولة: كحركات العصيان، حروب أهلية، صراعات انفصالية في عديد الدول (مالي السودان، تشاد، السنغال، نيجيريا). (فرانسيس، 2010، الصفحات 113-119) .

ترجع إلى العديد من العوامل المترابطة داخليا وخارجيا: ضعف الأداء الاقتصادي-الفساد الحكومي-سوء الحكم-الإقصاء-السياسي-التهميش، غياب التنمية-الاستعمار (مؤتمر برلين والتقسيم التعسفي)-الاستعمار الجديد(الشركات العالمية وانهيار تراكم رأس المال-دور الشركات متعددة الجنسيات في تأجيج الصراع)-تسييس الإثنية...إلخ(فرانسيس، 2010، الصفحات 122-125).

يمكن إضافة انعكاسات الاستجابة الحكومية في إدارة الصراع بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الساحل. كحدث أضاف تعقيدا ولبسا على طبيعة الصراعات (في ظل ربط أي عنف بالّإرهاب). فأصبح التمرد، والانفصال

وتقرير المصير، المعارضة والاحتجاج إرهابا يتوجب مجابهته في استجابة حكومات دول الساحل بالرد القسري- العسكري والسيطرة على النزاعات الداخلية (الإثنية العرقية-الدينية-الانفصالية) ودعم الدولة جماعة إثنية على حساب أخرى تنعتها هذه الدولة الفاشلة بالإرهاب. كما ينطبق نفس الفعل على الدول المتدخلة لحل المشكلات بدعم جماعة اثنية على حساب أخرى إما للنفوذ أو للوصول الموارد في المنطقة (فرانسيس، 2010، الصفحات 128-143).

على ضوء هذه التحديات أبدى الإتحاد الأوربي اهتماما كبيرا للوضع الأمني وحالة اللاأمن الإنساني في المنطقة بداية من سنة 2008 (أي بعد سنة من صدور تقرير مدريد). تجسدت هذه الأهمية رسميا في إستراتيجية "الأمن والتنمية في الساحل" سنة 2011: مثلت فيها فرنسا القوة الصلبة (النهج العسكري)، وآخر مرنا يركز على الدبلوماسية والتنمية والمساعدات الإنسانية التي تتكفل بها فرق عمل: الخدمة الأوربية للمساعدة الخارجية(SEAC)، المديرية العامة للتنمية والتعاون (DEVCO)، ومديرية المساعدة والحماية الإنسانية (ECHO)، ومكتب مكافحة الإرهاب (رسولي، 2018، صفحة 265).

تعمل هذه الفرق وتتدخل وفقا لبنود اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول (ICISS)؛ بعد تحقق شرطية عدم قدرة بلدان المنطقة المعنية من تحقيق الأمن والاستقرار وفشلها في حل المشكلات المترابطة التي تهد أمنها وأمن أفرادها. واندفاعها نحو التعامل مع المشكلات وفقا لنهج تقليدي يعظم النواة الرئيسية في الحكم، داخل هذه الدولة التي تعاني من التفكك الناتج عن ممارسات الاستعمار الجديد من أعلى. كما أشار إليها ريتشارد فولك Ritchard Falk (العولمة النيوليبرالية من أعلى Globalization From Above) ومن أسفل سياسات التقسيم الاستعماري التقليدية التي خلقت أزمات بناء الدولة في الساحل(انظر مؤتمر برلين 1884).

تشير البحوث الأخيرة التي تطرقت لإستراتيجية الإتحاد الأوربي: الأمن والتنمية كمصفوفة ذكية توظف للتدخل (منصوري، 2017 ؛ رسولي، 2018؛ شاكر، 2010) الفرنسي عسكريا ضمن إستراتيجية شاملة لاستمرار الاستعمار القديم في منطقة الساحل الإفريقي بأدوات جديدة.

أظهرت النتائج التي توصل إليها سفيان منصوري في أطروحته المعنونة بـ: "آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي" أن إستراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل عبارة عن صورة متجددة للاستعمار الأوربي (خاصة فرنسا) للدول الإفريقية نظرا لطبيعة الترتيبات الأمنية والتنموية التي تحمل في طياتها مضامين براغماتية حاول من خلالها الاتحاد الأوربي ومكوناته من زيادة الهيمنة التي تعزز نفوذا متواصلا في ظل تنافس القوى الدولية الأخرى (منصوري، صفحة 326).

لاحظنا في الدراسات التي تطرقت لوضعية الأمن الإنساني والأجندات الأمنية للتدخل في منطقة الساحل الإفريقي أنها تتوقف على وضعية الدولة وقوتها (دول قوية: الإتحاد الأوربي-فرنسا؛ دول فاشلة: مالي –التشاد- السودان...)

نضيف أيضا أن فرنسا تدخلت عسكريا ضمن إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية منتهكة حقوق وحريات الأساسية لأمن الإنسان باسم مكافحة الإرهاب وبممارسات استثنائية من اجل ضمان استمرار المصادر وتدفق الموارد من الساحل جنوب الصحراء لضمان رفاهية الفرد الفرنسي-الأوربي في الشمال. وهذا ما جاء منافيا لأهداف والخطابات المعلنة في إستراتيجية الإتحاد الأوربي الإنسانية.

بعد هذا التناقض يمكن القول إن الأمن الإنساني من الجيل الثاني في الأهداف الخفية أصبح هو أيضا مُوَّظَفًا كأداة للتدخل الإمبريالي في شكله الجديد ومعظما للمصلحة القومية لأوربا على حساب حياة الفرد الإفريقي وحريته ولا يختلف عن تدخلات الولايات المتحدة وحلفائها في أفغانستان والعراق وليبيا، لكن تغيرت الأدوات والخطابات فقط.

**خاتمة:**

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تأثير سياسات مكافحة الإرهاب على أمن الإنسان، كسمة اشتركت فيها جل الحكومات بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، الحدث الهام الذي أضاف تهديدا امنيا آخر لعبت فيه الحكومات دورا أساسيا في الحد من امن الإنسان ورفاهيته وإنعتاقه على كافة المستويات داخل

الدولة وخارجها، بطريقة مباشرة من خلال استراتيجيات: الاحتواء المتشددة والتدابير القمعية والقوانين/العقوبات التشريعية. أو بتأثيرها غير المباشر على: الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن الصحي، البيئي. المرتبط بأمن الإنسان الشامل.

كما أظهرت الدراسة أيضا فجوات وتشوهات عديدة لمفهوم الأمن الإنساني الذي أضفى شرعية على تدخلات للقوى الدولية الامبريالية ظهرت في منطقة الساحل الإفريقي التي اُسْتُغِلَت فيها ثنائية الأمن الإنساني-التنمية البشرية كمصفوفة ذكية لتحقيق مكاسب تتجاوز الجانب الأخلاقي إلى أغراض أخرى مادية ولو على حساب هذه الشعوب المضطهدة التي تعاني من ضعف وفشل الدولة نتيجة مجموعة من السياسات المنتهجة من طرف الدول الكبرى سواء قبل 9/11ـ بتشكيل بيئة للتدخل: ممارسات الرأسمالية المتوحشة-الإمبريالية الديمقراطية؛ أو ما بعدها؛ توظيف كأداة للتدخل الأمن الإنساني للتدخل.

لذلك أصبح من الضروري إعادة التفكير في بناء وتصور لأمن الإنساني كإطار لمكافحة الإرهاب يدمج: ثلاث حريات: التحرر من الخوف Freedom For Fear، التحرر من الحاجة Freedom For want، التحرر من الإهانة Freedom For Indignity بعيدا النموذج الذي تسعى من خلاله الحكومات توظيف الأمن الإنساني-التنمية البشرية للتدخل من اجل أغراض أخرى في سياق الحرب على الإرهاب بعد 9/11. والتوجه نحو نموذج وقائي لمكافحة الإرهاب بطريقة تأخذ فيه الحكومات بعين الاعتبار أمن الإنسان كإطار أساسي يضمن لتحقيق التنمية البشرية الشاملة.

هذا باستغلال الارتباط الوثيق بين مفهوم الأمن الإنساني والتنمية البشرية وتوظيفها بعمق فكري وأخلاقي في سياسات مكافحة الإرهاب على المستوى الداخلي والخارجي.

يمكن أن نصل إلى هذا التصور اعتمادا على الايجابيات التي جاءت بها ثلاث تقارير مهمة وهي: تقرير برشلونة(2004)-مدريد(2007)، إضافة لتقرير وحدة الأمن البشري (Human SecurityUnit 2009)

دمج ما جاء في التقارير الثلاث التي تشدد على بناء القدرات المحلية في المجتمعات الجنوبية والمبادرات التي تسعى إلى تفعيل الأمن الإنساني كإطار إقليمي (خاصة لدول إفريقيا)في مكافحة الإرهاب عبر الوطني، الذي يعطي أولوية للتمكين والحماية كإستراتيجيات يمكن استخدامها بسهولة في البيئة العملية داخل مجتمعات ما بعد الصراع. مبنية على مجموعة من الشروط والآليات؛ الحقيقية التي تمنح فرصة كبيرة لتعزيز مساهمات فواعل أخرى من غير الدول: المنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني المحلي، قطاع رجال الأعمال في إطار الشراكة بين المنظمات الدولية والمجتمعات المحلية، التي تساهم في حوكمة مكافحة الإرهاب بطريقة يتم فيها صيانة امن الإنسان على كافة المستويات، لخلق التوازن بين المقاربات: من أعلى لأسفل***Top-Down*** ، من أسفل لأعلى ***Bottom-Up*** لا تلغي امن الدولة، لكنها تخلق دولة الأمن الإنساني-بتعبير جيورجيو شاني- تدفع عجلة التنمية البشرية الشاملة والمستقلة عن المساعدات الدولية المشروطة لخدمة أهداف الأيديولوجية النيوليبرالية.

**قائمة المراجع:**

**باللغة العربية:**

ادري صفية. (2018). "الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي: نحو بناء مقاربة تعددية متساندة لتفعيل منطق التعاون بين الدولة والفواعل غير الدولتية". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد 3. 571-586.

البداينة ذياب موسى. (2010). "التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي". الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

بشكيط خالد . (2011). " دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. قسم العلوم السياسية: بجامعة الجزائر 3.

ثجيل عادل عبد الحمزة. (2016). الأمن القومي والأمن الإنساني: دراسة في المفاهيم. العلوم السياسية (51)، 325-355.

الجابري علي عبد الكريم حسين.(2012). " دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة: في مصر والأردن"، عمان: المنهل.

جميل عبد الكريم أحمد.(2017). "التنمية البشرية الحديثة"، عمان: المنهل.

حسن سعد عبد الحميد . (2017). "السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد 2003م". برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

حقاني حليمة. (2012). دور التنمية في تحقيق الامن الإنساني. مذكرة ماجستير في العلوم السياسيةو العلاقات الدولية . الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام: جامعة الجزائر 3.

حلاوة جمال. (2010). *مدخل إلى علم التنمية*. عمان: المنهل.

الدعجة حسن عبد الله .(2017). "مهددات الأمن الإنساني".المجلة الجزائرية للأمن الإنساني. المجلد2، العدد 2. 127-157.

دير أمينة. (2010). أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة-دول القرن الإفريقي. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية . قسم العلوم السياسية، الجزائر: جامعة بسكرة.

رحالي، حجيلة وبوخالفة، رفيقة. (2016). التنمية: من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر'. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، 3.

رحموني فاتح النور.(2017). مطبوعة الدعم البيداغوجي في مقياس الإستراتيجية والأمن الدولي: موجهة لطلبة السنة الثانية في الماستر علوم سياسية". قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة مسيلة.

رسولي أسماء. (2018). التهديدات الامنية في الساحل بين ادوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. أطروحة دكتوراه . باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة-1.

الزاوي رابح . (2015). "محور الصراع الأمني الجزائري مع الإرهاب". في: فهم الأمن القومي الجزائري: من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، المحرر: نسيم بهلول. عمان: دار الحامد لنشر والتوزيع.

الزفتاوي نرمين (2014). مترجما. "تأمُّل في التنمية". القاهرة: المركز القومي للترجمة.

زمكحل فؤاد . (2019). "التعاون مع القطاع الخاص من أجل مكافحة تمويل الإرهاب". IM Lebanon. 01 مارس 2016، تم تصفح الموقع في: 21 أفريل 2019، على الرابط: https://bit.ly/2Uu7D26

ساحلي مبروك. (2015). "أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي-دراسة حالة الجزائر". رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية . قسم الحقوق والعلوم السياسية: جامعة باتنة.

شاكر ظريف. (2010). البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات. مذكرة ماجستير . باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة.

شعيب عبد المنعم، محمد . (2014). " إدارة المستشفيات: منظور تطبيقي؛ الجزء الثاني: الإدارة الصحية وإدارة المستشفيات"، عمان: المنهل.

الصاوي عبد الحافظ. (2009). *تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009*. تاريخ الاسترداد 21 10, 2019، على الجزيرة: https://bit.ly/31zAHZx

قريقة عبد السلام. (2016). الامن الإنساني كآلية لمواجهة الظاهرة الإرهابية. مجلة الجزائرية للأمن الإنساني (1)، 115-128.

عبد الكريم أحمد جميل. (2017). التنمية البشرية الحديثة. عمان: المنهل.

عرفة خديجة. (2006). مفهوم الأمن الإنساني. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.: https://bit.ly/2JcA8h8، تم تصفح الموقع يوم: 2017/02/18

العياشي وردة بلقاسم . (2016). "الأمن الإنساني بين إرهاب الدولة وطموح ثورات الربيع العربي". دراسات وأبحاث العدد 22. 216-233.

فرانسيس ديفيد. (2010). *إفريقيا السلم والنزاع*. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

قوجيلي سيد أحمد. (2012). تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

لطالي مراد . (2017). " الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة". مجلة الدراسات والبحوث القانونية العدد 3. 160-187.

بن عيسى محسن بن العجمي. (2011). الأمن والتنمية. الرياض: جامعة نايف للدراسات الأمنية.

مصباح عامر. (2019). " النظرية النقدية الأمنية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم: 09 أفريل 2019. على الرابط: https://bit.ly/2UMl01D

المكتب الإقليمي للدول العربية ILO.(2009) . تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2009، بيروت.

ملحم محمود إبراهيم.(2017). "دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة". ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: "الإدارة العامة تحت الضغط: نحو إدارة عامة مرنة، متجاوبة، تعاونية وتحولية"، بيرزيت، فلسطين، أيام 3-7 جويلية.

منصوري سفيان. (2017). آفاق استراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي. اطروحة دكتوراه في العلوم العلاقات الدولية . باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة.

نسيمة طويل. (2018). التدخل الإنساني دراسة في المفهوم وإزدواجية المعايير. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني (5)، 29-48.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

Asuelime Lucky, Ojochenemi David, onapajo hakeem. (2015). ''boko haram the socio-economic drivers''. Cham: Springer.

Buzan Barry, Weaver Ole, De Wilde Jaap. (1997). Security: A New Framwork for Analysis, London: Lynne Rienner.

C. Price, Bryan. (2017). Terrorism as Cancer: How to Combat an Incurable Disease. Terrorism and Political Violence, No3. 1-25. https://bit.ly/2ZWhb8W

Chinkin, C., & Kaldor, M. (2017). Second-Generation Human Security. eds ; C. Chinkin, & M. Kaldor, in: International Law and New Wars (pp. 479-526). Cambridge: Cambridge University Press.

Crelinsten, R. (2018). Conceptualising counterterrorism. Ed by: S. Andrew, in: Routledge Handbook Of Terrorism And Counterterrorism (pp. 363-374). UK: London: Routledge.

Cristina, C. M. (2017). Human Security as a policy framework: Critics and Challenges. Deusto Journal of Human Rights (4), 15-35.

E Okoye, Ifeoma. (2017). ''The Theoretical and Conceptual Understanding of Terrorism: A Content Analysis Approach''. Law and Criminal Justice vol. 5, n° 1 p.p 36-45.

Fabbrini Federico. (2015). ''The interaction of terrorism laws with human rights''. from Routledge Handbook of Law and Terrorism. eds: Genevieve Lennon et Clive Walker, Abingdon, Oxon: Routledge .

Graeme *C. S.* Steven And Gunaratna Rohan. (2004). *''*Counterterrorism: A Reference Handbook*"*.Santa Barbara, Calif*:* ABC-CLIO..

Hussein Solomon .(2015) .Terrorism and Counter-Terrorism in Africa: Fighting Insurgency from Al Shabaab, Ansar Dine and Boko Haram .UK; Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Inter-American Institute Of Human Rights (Lidh).Human Security In Latin? America- What Is Human Security.(2019). Retrieved ; 01 March 2019, From: Https://Bit.Ly/2xrgug5

Jebb Cindy and Gallo Andrew. (2013). '' Adjusting the Paradigm: A Human Security Framework for Combating Terrorism''. in Routledge Handbook of Human Security. eds: Mary Martin and Taylor Owen, london: routledge. 210-222.

Jessica Wolfendale. (2006) Terrorism, ''Security, And The Threat Of Counter-terrorism''. Studies In Conflict & Terrorism. N°29. 75-92 https://bit.ly/2NlRNZ2

Johens, L. (2014). ''A Critical Evaluation of the Concept of Human Security''. Consult: 20 october, 2019, on: E-International Relations students: https://bit.ly/2o52CTs

Jolly Richard. (2013).''Security And Development: Context Specific Approaches To Human Insecurity'', From: ''Routledge Handbook Of Human Security'' London: Routledge. Accessed On: 22 Sep 2017, 2013 https://bit.ly/2ZWJBQh

Koehler Gabriele et.al (2012) ''Human Security And The Next Generation Of Comprehensive Human Development Goals''. Journal of Human Security Studies. Vol.1, No.2. 75-93.

Madrid Report, t. H. (2007). A European Way of Security. madrid: CFSP and ESDP.

Martin, M., & Owen, T. (2010). The Second Generation of Human Security: Lessons from the UN and EU Experience. International Affairs, 1 (86), 211–224.

Martini Alice and Njoku Emeka. (2017). ''The Challenge Of Defining Terrorism For Counter-Terrorism Policy''. in The Palgrafe Handbook Of Global Counter-Terrorism Policy. eds: Scott Nicholas, Romaniuk, Francis Grice, Daniela Irrera and Stewart Webb, UK: London: Palgrave Macmillan. 73-90.

Martini Alice ،Njoku T.Emeka .(2017) .The Challenge Of Defining Terrorism For Counter-Terrorism Policy .Ed :Scott Nicholas Romaniuk ,Francis Grice ,Daniela Irrera ,Stewart Webb ,The Palgrafe Handbook Of Global Counter-Terrorism Policy .(90-73) .UK: London: Palgrave Macmillan.

Ortbals Candice and Poloni-Staudinger Lori. (2018). ''Gender and Political Violence: Women Changing the Politics of Terrorism''. Cham, Switzerland: Springer International Publishing .

price bryan .(2017) .Terrorism as Cancer: How to Combat an Incurable .Terrorism and Political Violence25-1 ,.

Report barcelona, t. H. (2004). A Human Security Doctrine for Europe: The Barcelona Report of the Study Group on Europe's Security Capabilities. Barcelona, Spain: Study Group on Europe's Security Capabilities.

Robinson Mary. (2005). "Connecting Human Rights, Human Development, And Human Security". Chapter In Human Rights In The 'War On Terror'. Edited By: Richard Ashby Wilson, Cambridge: Cambridge University Press. 308-316.

Shani, G. (2007). Introduction: Protecting Human Security In A Post 9/11 World. Eds: G. Shani, M. Sato, & M. K. Pasha, Protecting Human Security In A Post 9/11 World: Critical And Global Insights (Pp. 1-16). Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan.

SIPRI. (2019). *SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security*. Consult: 21/10/2019, on ; Stockholm International Peace Research Institute: https://www.sipri.org/yearbook

Skoczylis Joshua. (2017). ‘’Counterterrorism and Society: The Contradiction of the Surveillance State – Understanding the Relationship Among Communities, State Authorities, and Society’’. in: The Palgrave Handbook of Global Counterterrorism Policy, eds: Scott Nicholas Romaniuk, Francis Grice, Daniela Irrera et Stewart Webb, london: Palgrave Macmillan. 117-134.

Solomon Hussein. (2013). ‘’The African state and the failure of US counterterrorism initiatives in Africa: The cases of Nigeria and Mali’’. South African Journal of International Affairs vol 20, n° 3. 427-445.

Spalek Basia. (2012). ‘’Counter-Terrorism: Community-Based Approaches to Preventing Terror Crime’’. New York: Palgrave Macmillan.

stalenheim, p., perdomo, c., & SKÖNS, E. (2008). military expenditure. Eds ; sipri yearbook 2008: Armaments, disarmament and international security (pp. 175-206). stokholm: SIPRI.

Stokholm International Peace Research Institute Sipri.(2019).‘’Sipri Yearbook: Armaments, Disarmament And International Security’’, Stokholm: Sipri

Tellidis Ioannis. (2016). ‘’Religion and Terrorism’’. in Routledge Handbook of Critical Terrorism Studies. ed: Richard Jackson, New York, NY: Routledge. 291-312.

Thuzar Moe. (2019). ‘’Human Security And Development In Myanmar: Issues And Implications’’, In: Human Security Norms In East Asia. Security, Development And Human Rights In East Asia, (Eds): Yoichi Mine, Oscar A. Gómez, Ako Muto, Cham: Palgrave Macmillan.

Unal Mustafa Cosar. (2011). ‘’The Basics Of Terrorism And Counterterrorism’’. In Routledge Handbook Of International Criminology. Eds: Cindy J Smith, Sheldon X. Zhang And Rosemary Barberet, UK: London: Routledge. 274-285.

UNDP, t. U. (1994). Human Development Report 1994. New York: Oxford University Press.

Unodc, "Trafficking In Persons & Smuggling Of Migrants Module 4 Key Issues: Human Security". (2019). The Doha Declaration: Promoting A Culture Of Lawfulness, Accessed October 14 2019. Https://Bit.Ly/2qqfijy

vince, bryone. (2018, 01 23). How Global is Security Studies? The Possibility of "Non-Western" Theory. Consult ; 30/10/2019, on ; E-International relations students: https://bit.ly/2qQzMqL

Wolfgang Benedek. (2010). ''The Human Security Approach to Terrorism and Organized Crime in Post-Conflict Situations''. In Transnational Terrorism, Organized Crime and Peace-Building. eds: Benedek. W, Daase. C, Dimitrijević. V, van Duyne. P. London: Palgrave Macmillan.3-16.